مسؤولون يطالبون بتحويل الناحية الى قضاء

أهالي الدغارة يشكون البطالة ويناشدون الحكومة الاهتمام بمدينتهم

مدير البلدية يطالب بزيادة التخصيصات المالية للبلدية من اجل تطوير وإعمار الناحية ويشيد بتعاون الأهالي مع كوادره..

الديوانية / باسم الشرقي

ناحية الدغارة من النواحي التاريخية المهمة في محافظة الديوانية والتي تعاني من ضعف واضح في الأعمال الخدمية خصوصاً في الأعمال البلدية وذلك بسبب قلة التخصيصات المالية لتنفيذ المشاريع أو الأعمال التي تساهم في تطوير الناحية بالشكل الذي يجعلها تكون محط أنظار واحترام الوافدين من الدول المجاورة كزوار العتبات المقدسة القادمين من خارج البلاد والقادمين من العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية.

وتطويرها والاهتمام بجماليتها يعبر عن الوجه الحضاري المشرق لعموم محافظة الديوانية لكون الناحية البوابة الرئيسية لها وهي اول من يستقبل الوافدين من هذه الدول والمحافظات.

جريدة/المدى/تجولت في ناحية الدغارة والتقت بمدير الناحية السيد /محمد رزاق/ والمهندس /هاتف سويد/ مدير بلدية ناحية الدغارة وعدد من أهالي الدغارة الذين ابدوا تذمرهم من عدم الاهتمام بناحيتهم وتطويرها بالشكل الذي تستحقه كما شكو من تنامي البطالة بين أهالي الناحية.

أهالي الدغارة ابدوا تذمرهم من بطء حركة الإعمار في الناحية وتنامي البطالة بين أهالي الناحية.. المواطن / سليم محسن/ كان أول المتحدثين وقال :"لم نلمس أي تغير من ناحية الأعمار أو تطوير الناحية أو حتى القضاء على مشكلة البطالة المتفاقمة على الرغم من أننا نرى حركات أعمار من هنا وهناك ونطالب الاهتمام بشكل مستحق لناحيتنا من قبل الحكومة المحلية والمركزية كذلك نطالب بالقضاء على ظاهرة البطالة المتفشية بين أبناء الناحية.

مياه ملوثة

أما المواطن / جاسب علي / فقال: ناحية الدغارة مظلومة من كافة الاتجاهات فمشروع الماء ملوث وإذا وضعته في عبوة فارغة نظيفة ستفرز لك الرمال بشكل عجيب ويحمل روائح كريهة كذلك نعاني من الانقطاع المستمر للكهرباء والمجاري وليس هنالك أي شارع في الناحية يخلو من كومة زبالة.

أما المواطن / ناظم حامد / فيرى إن حملة الأعمار في الناحية تسير بشكل إيجابي قياساً بالنواحي الأخرى للمحافظة واقترح استملاك المصرف الزراعي في الدغارة لانه يقدم خدمة للناحيتين حتى يؤدي عمله بشكل جيد.

اما المواطن/عماد جاسور/ فشكى من عدم توفر الأدوية ومعاناته ومعاناة أصحاب الدخل المحدود مع الأدوية فانا احد المواطنين الذي يعانون من صعوبة العيش وصدق بالله أخي توفي قبل ٨ أيام بسبب عجزنا عن توفير الأدوية له لانه كان يحتاج إبرة كل أسبوع ب ١٠٠ألف دينار لعلاجه ولعدم قدرتنا على ذلك الأمر توفي. وهذا حالنا فنطالب الحكومة أن تنظر لنا ولمعاناتنا وتوفر لنا فرصاً للتعيين لأننا أصحاب عوائل ونسكن في الإيجار وأنا اعمل في السوق بجنبر لبيع السكائر وأعاني حالي حال الكثير من العراقيين من صعوبة العيش وتوفير مبالغ الإيجار.

من جهته طالب المواطن / جعفر سالم / بتوفير المشتقات النفطية للسواق والعوائل أسوة بالاقضية والنواحي الأخرى وشمول الناحية بحملات التطوير العمراني ونطالب المسؤولين والمحافظ بإيجاد فرص عاجلة لإنقاذ الناحية من البطالة التي تتفشت بين الشباب.

انشاء مستشفى

أما المواطن / حميد كاظم / فقد طالب بإنشاء مستشفى للناس والولادة وتخصيص أطباء مقيمين في مستشفى الناحية إضافة الى ان الناحية تعاني من عدم بقاء طبيب خفر في المستشفى في الليل. أما من ناحية الخدمات فالخدمات غير جيدة في الناحية فتجد الناحية في الشتاء تغرق بسبب طفح المجاري.

من جهته قال السيد / محمد رزاق / مدير ناحية الدغارة:"إن الناحية وصل عدد سكانها إلى ٤٢ ألف نسمة وهي تعاني من قدم شبكات المياه والكهرباء والمجاري وتجدها في فصل الشتاء تعاني من طفح في المجاري الذي يؤدي إلى تدمر الأهالي ويسبب الأمراض ونحن بدورنا نعاني من هذا الأمر على الرغم من حملات الأعمار بعد سقوط النظام السابق إلا أنها ليست بمستوى الطموح.

بلا تخصيصات مالية

❖ وهل هنالك مشاريع جديدة أو هل وضعتم خطة مستقبلية لتطوير الناحية؟!

- نعم لقد باشرنا بإعداد تصاميم عن طريق المكتب الهندسي في جامعة بابل لتطوير ناحية الدغارة وتخصيص الأراضي التي سيتم استملاكها وإنشاء المشاريع الجديدة عليها. ولدينا عدداً من المشاريع التي أعلن عنها إلا انه لم يباشر بها بسبب عدم توفر التخصيصات المالية لها والمدينة تحتاج إلى الكثير من الخدمات ومشاريع البنى التحتية أبرزها معاناتها من شحة الماء التي نحاول القضاء عليها في القريب العاجل.هنالك مشروع للماء بكلفة ٢٥٠ مليون دينار ولكنه لن يسد حاجة المواطنين لأنها تعاني من عدم وجود شبكة للماء فالناحية لديها شبكة منفذة في عام ١٩٧٢ عندما كانت الناحية بحيين سكنيين.

❖ بماذا تطالبون الحكومتين المحلية والمركزية حتى تساعدكم على تطوير الناحية؟!

- نطالب الحكومة المحلية والمركزية الاهتمام بالناحية من ناحية تنفيذ مشاريع الأعمار والمشاريع العمرانية والمشاريع الخدمية الأخرى لأنها تمثل الوجه المشرق لمدينة الناحية وهي قبلة للزائرين من الدول المجاورة كإيران والكويت والمحافظات الأخرى كالكوت وبابل والعاصمة بغداد ولذلك لابد أن يكون هنالك اهتماماً خاصاً بهذه الناحية يجب أن تكون مداخلها وشوارعها نظامية تسر الوافدين وهي نعاني من تجاوزات المواطنين على الأرصفة والشارع الرئيسي الذي يضيق الخناق على حركة السير.

وبخصوص تحويل الناحية إلى قضاء فقال؟!

نحن رفعنا بشكل رسمي تحويل الناحية إلى قضاء وننتظر حصول الموافقات الأصولية على تحويل الناحية إلى قضاء لكونها اجتازت العدد السكاني المطلوب لتحويلها إلى قضاء ولكن هنالك أمور إدارية ومالية تدرس حتى تحول إلى قضاء في المستقبل القريب.كذلك هنالك مساع لتحويل منطقة صدر الدغارة إلى ناحية.

مدينة مظلومة

بعد ذلك انتقلنا إلى مدير بلدية ناحية الدغارة فكان لنا معه هذا الحوار.

❖ ماذا عن المشاريع المنفذة في ناحية الدغارة في قطاع البلديات وهل نالت الناحية حقها في الإعمار؟!

- ناحية الدغارة تُعد احد المداخل الرئيسية لمحافظة الديوانية من جهة المحافظات الجنوبية وطريق بغداد شوملي والزوار القادمين من إيران لزيارة العتبات المقدسة يبلغ عدد سكان ناحية الدغارة ٤٢ ألف نسمة وهي مظلومة بسبب معاملتها كناحية وليس كقضاء وهذا يؤثر على تنفيذ المشاريع الخدمية وذلك بسبب الإجراءات المتبعة إدارياً ومالياً ونحن نتمنى أن تتحول إلى قضاء وتتطور أكثر فأكثر حتى تكون مدخلاً جميلاً يعطي انطباعاً جيداً للزوار عبر هذا الطريق.

إما المشاريع البلدية المنفذة في العام الماضي ٢٠٠٦ فهي تنفيذ طرق ترابية ضمن مشاريع تسريع الإعمار

إما مشاريع عام ٢٠٠٧ فقد تم المباشرة بتنفيذ عدد من مشاريع الأعمار لمجلس إعمار وتطوير محافظة الديوانية في ناحية الدغارة. حيث تم المباشرة بتأهيل مداخل ناحية الدغارة ضمن مشاريع المجلس الأعلى للإعمار ووصلت نسبة الانجاز فيه حتى الآن ٢٥٪ وتبلغ كلفة الانجاز ١٤٩٩٨٤٠٠٠٠ مليون دينار عراقي. وصب شوارع الخنساء من قبل شركة ارض التطور ضمن خطة تنمية الأقاليم بكلفة ١٨١٣٠٥٠٠٠ مليون.

❖ ماذا عن أعمال التنظيف في الناحية؟!

- كادر عمال التنظيف في القضاء لايفي بمتطلبات الناحية وتنظيفها بالشكل المطلوب وتم مؤخراً تنفيذ مشروع لتنظيف الناحية من قبل شركة النبأ العظيم ضمن مشاريع تنمية الأقاليم بكلفة ٤٢٤٠٠٠٠٠ دينار عراقي ووصلت نسبة انجاز التنظيفات إلى ١٠٪. ويبلغ المجموع الشهري لتنفيذ التنظيفات ٥٢٠٠٠٠ ملايين ومئتين ألف دينار. ونأمل أن تساهم هذه الأعمال بتوفير بجمالية ناحية الدغارة والارتقاء بها نحو واقع أفضل.

❖ هل هنالك مشاريع لبناء مجمعات تجارية في الناحية؟!

- هناك مشروع لبناء ٢٦ محل تجاري عند مدخل الناحية من جهة الشوملي وهو قيد الإحالة حالياً وسنسعى إلى إقامة مشاريع مختلفة في هذا المجال وإنشاء أسواق أخرى في الناحية ضمن الخطط المستقبلية.

❖ ماهي المشاكل الأخرى التي تعترض عملكم ؟!

- نعاني من قلة الإيرادات وفقر ميزانيتنا وذلك بسبب عدم وجود عدالة في توزيع المبالغ والمنح الشهرية فقد بلغت منحتنا ١٠ ملايين دينار عراقي وهي قليلة قياساً بناحيتنا وعدد من النواحي الأخرى ونأمل من المسؤولين أن ينصفونا في هذا المجال ويقوموا بزيادة منحنا وميزانيتنا حتى نستطيع النهوض بالواقع البلدي في الناحية.كذلك نعاني من عدم تسديد بدلات الإيجار من قبل المستأجرين ونضطر في أكثر الأحيان إلى اللجوء إلى مدير الناحية والأجهزة التنفيذية لتسديد الإيجارات كما إن هنالك الكثير من المحال في الناحية تم عرضها للإيجار ولم تؤجر واضطررنا إلى إقفالها. وهنالك علوة الخضراوات التي لم تحقق إيرادات جيدة بسبب بعد الفلاحين والمزارعين عنها وقربهم من ناحية نفر وعلوتها وبالتالي يوجد هنالك فارق في مبالغ إيجارها فمثلاً علوتنا استأجرت بمبلغ ٧ ملايين دينار عراقي وعلوة نفر استؤجرت بمبلغ٤٠ مليون دينار كل هذه العوامل تؤثر على إيراداتنا.كذلك عدم وجود الآليات التخصصية التي تساهم بتطوير عملنا ووجود عدد منها في الكراجات بسبب عطلها.

❖ هل تعانون من نقص في الكادر الوظيفي؟!

- نعم معاناتنا كثيرة مع النقص في الكادر الوظيفي لبلديتنا وهو يصل إلى ٢٥ موظف ونحن بحاجة إلى ١٠٠ موظف حتى نستطيع تأدية عملنا على أكمل وجه. وهنالك مثال بان المشاور القانوني في البلدية يعمل بمفرده وهو يرافع على ١٣٥ قضية بالإضافة إلى قضايا المرافعات الخاصة بناحية سومر ولا ادري كيف يستطيع زميلنا أن يوفق ونتمنى أن تُحل هذه القضية وعلى الأقل أن يتم تخصيصه لناحيتنا فقط. ونحن نسعى إلى زيادة كادرنا عبر مطالبنا المرفوعة إلى الحكومة المحلية ومديرية البلديات.

توزيع الاراضي

❖ ماذا عن توزيع قطع أراض في الناحية وماذا أعددتم بهذا الخصوص ؟!

- تم مؤخراً توزيع ٢٠٠ قطعة ارض سكنية على شرائح الشهداء والسجناء السياسيين والمهجرين. ونحن نعمل الآن على تهيئة قطع ارض جديدة من خلال الإطفاء والاستملاك حيث تم إطفاء القطعة المرقمة ١٩م ١٣٨ واكتسبت الدرجة القطعية وأرسل الكتاب المرقم ٤٩٩٢ إلى المحافظة بتاريخ ١٢ /٦ /٢٠٠٧ لغرض تهيئة مبلغ ٧٢٠٠٠٠٠٠ مليون دينار من خطة تنمية الأقاليم لغرض الاستملاك.

كذلك نعمل على إطفاء قطع أراض أخرى في الناحية من اجل تهيئتها للتوزيع في المستقبل القريب أن شاء الله.

❖ هل تلمسون تعاوناً من قبل الأهالي ووجهاء ومشايخ الناحية معكم؟!

- نعم هنالك تعاون واضح واحترام متبادل من قبل الأهالي ومشايخ ووجهاء الناحية وهو الأمر الذي ساهم بمساعدتنا على تنفيذ أعمالنا ومنها الوقفة المشرفة من قبل احد مشايخ الناحية الذي وافق على إنشاء احد الطرق الرئيسية التي تمثل طوقاً للناحية من جهة ناحية سومر وذلك عبر إنشاءها على جزء من أرضه الشخصية وهذا الأمر أن دل على شيء فأنما يدل على حرصه ودعمه للمشاريع والخدمات التي تُنفذ في الناحية ونحن نشكر هذه الوقفة التي اعتبرها وطنية خالصة.

الغش حول امتحانات الطلبة الى عمل روتيني

من غير الممكن الاتبدأ الجهات المعنية والمسؤولة بإيجاد حل سريع وواضح لهذا المرض العضال الذي اصاب الحركة العلمية في العراق. فالغش قبل عقود كان يسري ببطء شديد وحالاته منفردة وقليلة اما الان فقد اصبح حاله عامه تصيب المعنيين من التربويين والتدريسين بالذعر من مستقبل التربية والتعليم في العراق ولكي لا نبرر للظروف التي مر بها البلد من دور فيما نقلل من امكانية توفير الوسائل الصادقة والحلول الناجحة لاستئصال الغش في الامتحانات ندعو ولمن يقرأه ان يضع مستقبل الوطن وابنائه امام عينيه وان نبتعد عن الالتزام غير الدقيق فيما يطرح من مقترحات تخص الموضوع لكي لانصحو بعد سنين ولانجد غير اطباء بلا طب ومهندسين بلا هندسة ومعلمين ومدرسين ومحامين لايفقهون مما درسوا شيئا.

الانبار/ خالد القره غولي

انها الامية الجديدة بغطاء علمي بدأت تطبق بظلالها على واقع غير عادل وفرقة واضطهاد لطلبتنا المجدين المثابرين الذين يصلون الليل بالنهار لكنهم يصبحون على صورة مريعة وشأن مرعب وهم يرون اغلب زملائهم الاقل مثابرة يعتمدون في اجاباتهم على اوراق صغيرة لكنها كبيرة بتأثيرها وحجم دمارها فيصابون برد فعل كبير بعد ان كانوا شهودا وحضورا لكارثة اسمها (الغش). تنص المادة (٢٠) من التعليمات الامتحانية الجامعية الرقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٠ على ما يأتي : (اذا ثبت غش الطالب او محاولة الغش في أي من الامتحانات اليومية او الاسبوعية او الشهرية او الفصلية النهائية يعتبر راسبا بجميع المواد الدراسية لتلك السنة وفي حال التكرار يفصل من الكلية او المعهد ويرقن قيده من سجلاتها) أي ان يعتبر راسبا بجميع المواد الدراسية وفي حال التكرار يرقن قيده من سجلات التعليم العالي. والغريب في الامر ان عبارة (غش) وعبارة (غش او حاول الغش) فتحت صلاحيات واسعة لتحديد مستقبل الطالب بمعنى ادق ان محاولة الغش تعتبر غشاً! والطالب الذي يغش لا يقبل كذلك في الدراسات العليا او التنافس للزمالات والبعثات الدراسية والتنافس مع اقرانه للحصول على فرصة للتعيين !الواقع عكس ذلك..نعم عكس ذلك تماما فكثير من الطلبة الذين تحفل سجلاتهم بحالات غش ثبتت عليهم اكملوا شهاداتهم العليا بدون وجه حق بعد ارتكابهم لهذه الجريمة العلمية بل يؤكد بعض القانونيين انها جنحة مخلة بالشرف! لماذا يقرأ الطلبة اذاً؟ ولماذا هذا التعب والسهر والمعاناة مادام الطلبة الذين يغشون ينافسون اقرانهم من الطلبة الذين لايغشون بالحصول على فرص عدة.. وبلا عناء ايضاً يستطيع أي مراقب او متابع او معني بهذا الشأن ان يلمس حجم الكارثة والبلاء الذي اطبق على التربية والتعليم في العراق فها هي عشرات القاعات لطلبة الصفوف المنتهية (الثوالث والسوادس) تغلق لكي يتم ابرام وتنفيذ صفقات مشبوهة بين عدد كبير من المراقبين ومسؤلي القاعات والطلبة الذي ادى الى ظهور تنافس غير شرعي بين ادارات المدارس تلك؟!اسئلة تشترى وتباع وقاعات يراقب فيها من تناسوا امانة ما كلفوا به واوراق غش حجمها لايتجاوز المليمترات تباع في محلات الاستنساخ قريبا من قاعات امتحان الطلبة في الثانويات والجامعات وهموم واحزان وجملة من التساؤلات حملناها معنا متسائلين احيانا ومنبهين ومنذرين احيانا اخرى.لا نضع الايادي على الخدود هذا ما قاله لي مدير ثانوية الاحرار للبنيين السيد غازي فالح وهو يرى ويتلمس هذا المرض المميت. فالعراق مهد الحضارات وهو الذي علم الانسانية القراءة والكتابة والعراقيون اول من سن قوانين تحفظ للانسان كرامته وتعطيه دوره وحجمه الذي يليق بعقله.. ويشير السيد غازي الى ان كثيرا من الحلول والمقترحات قدمت لوضع حد لهذه الظاهرة لكنها لم تفلح ولم تنجح كل الوسائل والقوانين ومنذ اتساع هذه الظاهرة لاستئصالها.. فاغلب المعنيين غير جادين والبعض الاخر يرمي سهام تهمه الى غيره والطلبة تنشر العدوى بينهم في كل ساعة.. وعن المقترحات التى تضع حلاً لظاهرة الغش اكد بأن نوع الاسئلة وتغير اغلب مفردات المناهج هي الحل الاساسي لكي لايعتمد الطلبة على ما يتوفر من معلومات في الكتاب فقط.... أساتذة الجامعة يدافعون ويقترحون المراقبة الدقيقة والصادقة وتوزيع الطلبة بانتظام وبأسلوب علمي مدروس هي السبل الكفيلة بالحد من ظاهرة الغش هذا ما اقترحه د. كمال صالح العاني/ كلية الآداب الذي اضاف بأن الكليات لاتوزع الطلبة الممتحنين بدقة بل يجري احياناً بشكل عشوائي مما يفسح مجالاً للكثير من الطلبة للقيام بالغش اضافة الى التأثير السلبي على امكانية الطلبة المتبقين نتيجة الضجيج او حدوث مشاكل تنعكس سلباً على اداء الممتحنين اما الدكتور عصام خضير حمزة/ كلية الزراعة فقد اكد على ضرورة المراقبة الدقيقة والامانة المطلقة من المراقبين وعدم فسح المجال للطلبة بتبادل الحديث او الالتفات او محاولة الغش اضافة الى منع ادخال أي ورقة او كتاب الى القاعة الامتحانية او تواجد اشخاص غرباء.. السيد محمد عثمان موسى/ كلية التربية قال بأن اتساع ظاهرة الغش يهدد التعليم العالي في العراق ويضعف البنية العلمية الابداعية للطلبة المتميزين واضاف بأن اعتبار العام الدراسي للطالب الذي يغش عام رسوب لا يكفي بل منع الطالب من التقديم للدراسات العليا او التنافس مع اقرانه للحصول على زمالات او بعثات دراسية السيد خالد فاروق الراوي/ كلية العلوم ناشد الجهات المعنية في الوزارة بضرورة تغيير بعض مفردات المناهج المقررة او نمط الاسئلة بما لا يفسح للطلبة مجالاً للاعتماد الكامل على الكتب الدراسية بل صياغة اسئلة علمية تحاكي عقل الطالب وفهمه لمادته. السيد خالد صالح حمادي يرى ان ظاهرة الغش. مرض دائم للطلبة يؤدي الى تحطيم مستقبلهم والتي (ومع الأسف) بدأت تنتشر من الدراسة الابتدائية وحتى العليا بسبب الظروف التي مر بها العراق اضافة الى تأييد ومساندة بعض اولياء امور الطلبة لهذه الظاهرة واشار الى الاستفادة الجادة من الاختيارات العلمية التي تدل على القدرة العقلية وايجاد وسائل تمنع اتساع ظاهرة الغش الطلبة لهم رأي اخر كانت ردود فعل الطلبة متباينة بصدد آفة الغش فالطالب حميد علي/كلية الهندسة اطرق بحزن وهو يجيب على رأيه فقال: الطالب الذي يقرأ والذي لا يقرأ تساويا في النتيجة النهائية من خلال القول ان الكل سينجح ويحصل على البكالوريوس ! الطالبة (ع.م) تؤكد بان صفة الغش من انبذ الصفات لكن بسبب ما رايته من حصول الطلبة الذين يغشون على درجات عالية فضلا عن عدم قدرة التمييز بين الاساتذة بقياس مستويات الطلبة على حساب مستوى عطائهم وجهودهم اليومية والاكتفاء بالدرجة التي يحصل عليها الطالب في ورقة الامتحان دفعني الى ممارسة عملية الغش لأتمكن من الوصول الى مستوى اقراني (الغشاشين مع الاعتذار).ولنفس الشعور ذكرت الطالبة (ر.ش) بأنها لم تعد تشعر برهبة الامتحان والنظر اليه كأجراء روتيني وتثبيت موقف لدى الاستاذ وعدم اتخاذ اجراءات صارمة بصدد الذين يغشون مما ادى الى اضعاف شعور الطالب بمسؤوليته تجاه واجبه واعتبار الامتحان مجرد حاجز عليه تخطيه. والغش في الامتحانات في العراق طريق سريع مفتوح للنجاح بلا عوائق وبلا رقابة وبلا مسؤولية فكل عام يزداد العدد وتكبر معه الكارثة لقد رأينا الطلبة الذين يغشون فرحين وكأنهم لم يرتكبوا اثماً يتساوى مع الربا والسرقة وغيره من الكبائر والطلبة الذين لا يغشون حزاني لان درجات الغشاشين اعلى من درجاتهم ولدينا الكثير من الكلمات الرنانة والجمل المؤثرة لكن كلمة غش في بلدنا وحدها تكفي. كي نجد حلاً صادقاً لما يدور في اروقة الامتحانات والتعليم اما موضوع التهديدات التي توجه يومياً الى الاساتذة والمعلمين والمدرسين من بعض ضعفاء النفوس فحدث ولا حرج